الحماية القانونية للمفاوضات الدولية المباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي

Legal protection for direct international negotiations through social media platforms

إعداد

د / نوف عبد الله الجسمى

أستاذ مساعد بكلية القانون – جامعة الشارقة

Mrs. Dr. Nof Abdullah Al Jasmi

Assistant Professor at the College of Law

University of Sharjah

الحماية القانونية للمفاوضات الدولية المباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي

الملخص

تعتبر المفاوضات الدولية السلمية أحد أنجح الوسائل لحل النزاعات التي من شأنها أن تعكر صفو السلم والأمن الدوليين، فبعد أن كانت لغة الحرب هي التي تحكم العالم أستقر المجتمع الدولي منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ على حماية أمن المجتمعات دون تميز، واستحدث المجتمع الدولي وسائل من شأنها أن تحد أو تمنع نشوء الحروب بين الدول هذه الوسائل ما هي إلا آليات سلمية وودية من بينها المفاوضات الدولية التي كانت تتخذ صورة الجلوس على الطاولة والخوض في أحاديث وصولاً إلى نتائج تحل بها الخلافات بين الدول ولكن مع تطور التكنولوجيا وحدوث كوارث وأزمات وأوبئة تحول التفاوض من شكله التقليدي إلى دخوله العالم الإفتراضي فبات تعقد هذه المفاوضات عبر شبكات التواصل الإجتماعي المنتشرة حول العالم، فكان لابد من البحث عن وسائل تكفل حماية وسرية هذه المفاوضات التي تعقد عن بعد وهذا ما تم مناقشته في الورقة البحثية.

Abstract:

Peaceful international negotiations are considered one of the most successful means for resolving conflicts that would disturb international peace and security. After the language of war ruled the world, the international community has settled since the founding of the United Nations in 1945 to protect the security of societies without discrimination, and the international community has developed means of It would limit or prevent the emergence of wars between countries. These means are nothing but peaceful and friendly mechanisms, including international negotiations, which used to take the form of sitting at the table and engaging in conversations to reach results that resolve differences between countries, but with the development of technology and the occurrence of disasters, crises and epidemics, negotiation shifts from Its traditional form led to its entry into the virtual world, and these negotiations became held through social networks spread around the world, so it was necessary to search for means to ensure the protection and confidentiality of these negotiations that are held remotely, and this is what was discussed in the research paper.

المقدمة:

تعتبر المفاوضات الدولية أحد الوسائل السلمية لحل وتسوية المنازعات الدولية التي تنشأ بين دول العالم، ويرجع السبب في ذلك إلى حاجة المجتمع الدولي إلى الشعور بالأمن والأمان من التهديد والعدوان من قبل الآخرين، فالمتتبع للتاريخ يجد أن ملوك مملكة مروي و ملوك الفراعنة لجأوا إلى المفاوضات من أجل حل المنازعات التي كانت تثور بينهم ، حتى أن النبي (صلي الله عليه و سلم) كان يلجأ إلى التفاوض من اجل دعوة القبائل للدخول في الدين الإسلامي، و جاءت العديد من آيات القران الكريم تدعو إلى الدخول في الدين الإسلامي من خلال الجدل و المفاوضات المباشرة [1]، و من هذه الآيات قوله تعالى (ها أنتم جادلتم عنهم في الحياة الدنيا)[2].

وتعتبر المفاوضات الدولية من أكثر الوسائل وأسهلها لحل وتسوية المنازعات التي تنشئ بين الدول، كما إنها تعد من أكثر الطرق مرونة وقدرة على حماية المصالح المتضاربة للدول وكما إنها تشكل حماية دولية من أي تدخل أجنبي فيها، وتدور فكرة المفاوضات الدولية كأداة لتسوية المنازعات إلى قيام طرفي العلاقة إلى الوصول إلى حل مرضي من خلال سلسلة من المناقشات دون أي تدخل خارجي الأمر الذي من شأنه أن يعكر صفو العلاقة بين الطرفين المتنازعين أو حتى التأثير على الدور الذي تلعبه المفاوضات الدولية السلمية، وقد أدى تطور وسائل التكنولجيا المختلفة على الصعيد الدولي، وتضارب مصالح الدول مع بعضها البعض ووجود بعض الصعوبات

(١) محمد أحمد الحضيري ، مبادئ التفاوض، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٩.
(٢) سورة النساء ، الآية ١٠٩.

لدى الدول من إجراء أو الجلوس على مائدة تفاوض واحدة فضلاً عن عدم التوافق في اختيار مكان انعقاد سلسلة المفاوضات بينهم إلى ظهور ما يعرف بالمفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات الاتصال الحديثة دون وجود أي موانع تمنع نجاح هذه المفاوضات المباشرة [١].

ومن الملامح والسمات البارزة لهذا العصر هو ظهور وتطور شبكات ومنصات التواصل الإجتماعي، وانتشارها في مختلف أقطار العالم، الأمر الذي أدى إلى دخول البشرية في مرحلة غير معهودة من التطور الهائل للتكنولوجيا وسهولة تواصل الأفراد والمؤسسات وكذلك الدول مع بعضها البعض بسهولة ويسر بغض النظر عن مكان تواجدهم أو جنسهم وحتى سنهم وغير ذلك من السمات الأخرى التي تميزهم، فالإنسان بطبعة كائن اجتماعي خلق من أجل التواصل مع الغير في حياته اليومية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الإنسان على تواصل مستمر مع الغير، و قد أدي التطور التكنولوجي في منتصف السبعينات من القرن الماضي إلى حدوث طفرة ونقلة كبيرة في كافة المستويات خاصة في عالم الاتصال المباشر بين الأفراد و الاتصال الغير مباشر عبر وسائل الاتصال المختلفة التي تمثل وسيطاً بين الأفراد و ذلك مثل التواصل بالهاتف و الحاسب الالي و الجريدة و المذياع و غيرها من وسائل الاتصال الحديثة ، فبعد أن كان الهاتف هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها التواصل بين الأفراد أصبحت شبكة الإنترنت هي الوسيلة الأسرع

(١) سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، الجمعية العلمية للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، المجلد ٢ ، العدد٤ ، ٢٠١٢ ، ص ٩١.

للتواصل بين الأفراد في العالم ، وبالتالي أصبح العالم مجرد قرية صغيرة يمكن من خلالها التواصل بين الأفراد بسهولة و ييسر[١]

ففي الماضي كانت المفاوضات الدولية المباشرة تتم من خلال الحمام الزاجل لنقل الرسائل بين الدول المتفاوضة، ثم بعد ذلك تطور الأمر بظهور الطائرات فبدأ مندوبو الدول بالسفر عبر القارات المختلفة من أجل عقد اتفاقية سلام بينهم من خلال المفاوضات والمناقشات التي تدور بينهم، و لكن مع التطور في وسائل الاتصال الدولية الحديثة، تطورت المفاوضات الدولية المباشرة، حيث سهلت وسائل التواصل الاجتماعي سبل الاتصال السريع و تجنب عناء السفر، فوفرت الوقت و المال والجهد وشكلت آلية سريعة في حسم الخلافات بين الدول، و لكن لتحقيق الشفافية في سبيل نجاح هذه المفاوضات الدولية المباشرة ، فكان لابد من وجود حماية قانونية لهذه المفاوضات الدولية المباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي تتمثل في التوقيع الإلكتروني، و التوثيق الإلكتروني ، و التشفير[٢] ، و لذلك سوف نحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء علي الحماية القانونية للمفاوضات الدولية عبر شبكات التواصل الاجتماعي .

(١) نهي بلعيد ، تطور استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي ، مجلة الإذاعات العربية ، المهرجان العربي للإذاعة و التلفزيون ، الدورة ١٧، ٢٠١٦ ، ص ٩.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة في مواجهة المؤثرات الخارجية و الداخلية، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد ٤ ، العدد٧ ، ٢٠١٤ ، ص ٩،

مشكلة الدراسة و تساؤلاتها:

تشكل المفاوضات الدولية أحد أفضل الوسائل في تسوية المنازعات الدولية المختلفة، وأكثرها وأسرعها نجاحاً لتحقيق السلام والاستقرار بين الدول دون أي تدخل خارجي خاصة في ظل التطور التكنولجي الهائل الذي يشهده العالم في مختلف المجالات بوجه عام وفي مجال المفاوضات الدولية بوجه خاص، حيث سهلت شبكات التواصل الاجتماعي مهمة المفاوضين لإتمام عملية التفاوض من أجل السلام في أي وقت أو مكان، دون بذل جهد وعناء السفر والانتقال من مكان إلى آخر وعلى الرغم من النجاحات التي شهدها العالم لعملية التفاوض عبر شبكات ومنصات التواصل الاجتماعي، إلا أن هذه المفاوضات التي تعقد من خلالها تظل غير آمنه و في حاجة إلى حماية قانونية للحفاظ على أمان البيانات و المعلومات الموجودة فيها وعلى سرية المحادثات بين المفاوضين، و لذلك يمكن القول أن مشكلة الدراسة تكمن في بين المقصود بالمفاوضات عبر شبكات التواصل الاجتماعي ودور وبيان المنصات التي تستخدم لعملية التفاوض والحماية القانونية للمفاوضات وما يتصل بها من أمور عند استخدام تلك المنصات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه منصات التواصل الإجتماعي في العلاقات بين الدول ولسيما في ظل الأزمات التي من شأنها أن تحيل موضوع التفاوض السلمي بين الدول من شكله التقليدي إلى الحديث وهذا يقودنا إلى معرفة كيفية توفير الحماية والسرية لتلك المفاوضات عن طريق استخدام عدة آليات قانونية منها التوقيع الإلكتروني والتوثيق

وكذلك التشفير الإلكتروني، كما أن أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولة إثراء وتسليط الضوء على التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم في مختلف المجالات ومنها ما يتعلق ويتصل بصالح الدول، كما وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي أجريت في مجال المفاوضات الدولية عبر منصات التواصل الاجتماعي الأمر الذي من شأنه أن يسهم في إثراء المكتبات العربية وسهولة الرجوع إليها والإستفادة منها.

منهج الدراسة:

سوف تتبع الدراسة المنهج الوصفي، حيث أن طبيعة الموضوع وحداثته تستلزم وصف وبيان ماهية تلك المنصات التي من الممكن أن تستخدم من أجل تسوية المنازعات بين الدول وماهي تلك الآليات التي يتعين توفيرها من أجل حماية المداولات خلال تلك الجلسات ومن ثم تحليل بعض الآراء لإستخلاص الراجح منها واستخدامها في بيان أثر تلك التغيرات على التفاوض الدولي بين الأطراف المتنازعة، فضلاً أن هذا المنهج يساعدنا على الإجابة على كل أسئلة الدراسة و بصفة خاصة السؤال الرئيسي للدراسة و ما هي الحماية القانونية للمفاوضات الدولية المباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي؟ و بالتالي سوف تعتمد الدراسة علي منهجين و هم:

- المنهج الوصفي : هو وصف لأهم المشكلات التي ترتبط بالتطورات الحديثة بطريقة علمية، ، و ذلك من خلال استقراء الكتب و الرسائل و المقالات و الدراسات السابقة التي تناولت الحماية القانونية للمفاوضات الدولية عبر منصات التواصل الاجتماعي من أجل الوصول إلى تفسيرات

وبراهين تثبت القدرة على حل إشكالية الدراسة من أجل التوصل إلى نتائج علمية سليمة..

- المنهج التحليلي: منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة تفكيكاً تركيباً و تقويماً، و ذلك بتحليل دور منصات التواصل الاجتماعي في المفاوضات الدولية المباشرة.

الدراسات السابقة:

١- سهيل حسين الفتلاوي، المفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي : دراسة في القانون الدولي العام، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية – بغداد (٢٠١٢): تحدث الباحث في بحثة بشكل عام عن ماهية المفاوضات الدولية أولا بشكلها التقليدي ثم بعد ذلك تحث عن التطور الذي وصلت إليه الدول عن طريق استخدام التكنولوجيا في تسوية النزاعات التي قد تنشأ بينها ومن وسائلها مواقع التواصل الحديثة التي شهدها العالم وما يختلف عن ورقتنا إننا تعمقنا في بحق آليات الحماية التي يجب أن تتوفر في حال ما عقد المفاوضات بصورتها الحديثة.

٢- مصباح عبد الرحمن أبوكشم، الدكتور: منير علي عبد الرب، الدكتور: نور فضيلة بنت محمد علي، دور الوسائل السلمية الغير القضائية في فض المنازعات الدولية في القانون الدولي، جامعة سينس إسلام ماليزيا: تحدث الباحث عن الطرق التقليدية لحل التنازع بين الدول ومن بينها المفاوضات الدولية وما يختلف عن بحثنا إننا أضفنا إلى تلك

الطريقة التقليدية الصبغة الحديثة التي توصل إليها العالم وهو الانتقال من طاولة المداولة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتفاوض عن بعد.

مصطلحات الدراسة:

١- المفاوضات الدولية المباشرة .

" هي المباحثات المباشرة بين الطرفين المتنازعين لتسوية نزاع قائم بينهم عبر القنوات الدبلوماسية المباشرة " [١].

أما إجرائياً فيعرف الباحث المفاوضات الدولية المباشرة بأنها قيام دولتين بحل نزاع قائم بينهم بواسطة التفاوض المباشر دون تدخل أي طرف أجنبي في عملية التفاوض ".

٢- شبكات التواصل الاجتماعي.

" برامج يمكن من خلالها بناء مجتمعات علي شبكة الانترنت ، حيث يمكن للأفراد أن يتصلوا ببعضهم البعض دون الحاجة إلى وجود أماكن للالتقاء فيها و يكون ذلك وفقاً لعدد من المعايير و القواعد التي يضعها البرنامج للقيام بعملية التواصل من خلال البرنامج" [٢]

(١) محمد بدر الدين زايد ، المفاوضات الدولية بين العلم و الممارسة ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٨.

(2)Wasinee Kittiwongvivat, Pimonpha Rakkanngan. (2010):facebooking your dream, Master Thesis, 2010 , p20.

أما إجرائياً فيعرف الباحث شبكات التواصل الاجتماعي بأنها مجموعة من المتفاعلين الذين يتواصلون مع بعضهم البعض من خلال علاقات محدودة مثل الصداقات ، أو أعمال مشتركة أو تبادل معلومات أو غيرها ، و تتم المحافظة علي وجود هذه الشبكات من خلال استمرار التفاعل بين الأعضاء ، فمجموعة من شبكات التواصل الاجتماعي تستطيع أن تكون واقع افتراضي يتم التواصل فيها من خلال الرسائل أو الاطلاع علي الملفات الشفهية أو معرفة الأخبار و المعلومات المتاحة للعرض ، فيتم التواصل بين الأصدقاء من خلال هذا السياق الافتراضي.

المبحث الأول

المفاوضات الدولية المباشرة و منصات التواصل الاجتماعي

تعتبر المفاوضات الدولية أحد أنجح الوسائل وأكثرها مرونة وسهولة لحل أي معضلة دولية تواجه الدول ذات المصالح المتضاربة، وعليه من خلال هذا المبحث سوف نتناول ماهية المفاوضات الدولية المباشرة و منصات التواصل الاجتماعي من خلال أربعة مطالب، حيث نوضح في المطلب الأول مفهوم المفاوضات الدولية المباشرة، و نتناول في المطلب الثاني مفهوم ونشأة منصات التواصل الاجتماعي، و نتناول في المطلب الثالث أهمية منصات التواصل الاجتماعي في مجال المفاوضات الدولية المباشرة، و نتناول في المطلب الرابع طرق المفاوضات الدولية المباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

المطلب الأول

مفهوم المفاوضات الدولية المباشرة

تعتبر المفاوضات الدولية أحد أقدم الوسائل المستخدمة لحل المشكلات والنزاعات وتسويتها دولياً، كما تتميز هذه الوسيلة بسرعتها ودقتها في تهدأة المصالح المتضاربة للدولة بعيداً عن أي تدخل أو سيطرة أجنبية، فهي في نهاية المطاف من أنجح الوسائل التي تتسارع الدول إلى تبنيها من للعمل على

تهدأة التوتر بينهم، الامر الذي حدا بالفقة إلى وضع تعريفات متعددة للمفاوضات الدولية ومن أبرزها ما يلي:

- المفاوضات الدولية المباشرة هي "المباحثات المباشرة بين الطرفين المتنازعين لتسوية نزاع قائم بينهم عبر قنوات الدبلوماسية المباشرة دون تدخل من أي طرف ثالث في المفاوضات على نحو يمكن أطراف النزاع من حله بطريقة سليمة ترض الطرفين" [١].
- عرفت المفاوضات الدولية المباشرة بأنها "علم و مهارة يتفوق فيها بعض الأفراد بسبب الاعتبارات الشخصية و الظروف الموضوعية" ، حيث يمكن للمفاوض إذا ما سلك طريق التفاوض واستخدم فيها مختلف المهارات التي يجب أن تتوفر في المفاوضيين الدوليين أن يحتوي الموقف بين الاطراف المتنازعة إلى ان يصل إلى حل النزاع بطريقة ودية وسلمية[٢].
- تعرف المفاوضات الدولية المباشرة بأنها "تبادل الآراء والمقترحات بين دولتين أو أكثر أو بين منظمة دولية ودولة أو أكثر حول قضية عالقة بينهما بقصد التوصل إلى إيجاد حل لها "[٣].

(١) محمد بدر الدين زايد ، المفاوضات الدولية بين العلم و الممارسة ، دار الشروق للنشر و التوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٨.

(٢) خالد صبحا ، استراتيجية إدارة المفاوضات ، نشرات جولة فلسطين ، منظمة التحرير الفلسطينية ، وزارة الخارجية ، الدائرة السياسية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠.

(٣) علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، منشاة المعارف للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٦٠ ، ص ٦٣٦.

- تعرف المفاوضات الدولية المباشرة بانها "توظيف مختلف الآليات والتقنيات العقلانية والنظامية لمحاولة تحديد وتنسيق المصالح المتعارضة، في صيغة شفوية أو مكتوبة طالما أنها تتيح لمختلف الأطراف التعبير عن آرائهم في سياق الحوار الجاري بينهما" [١].

يتضح من هذه التعريفات أن نجاح المفاوضات الدولية المباشرة يحتاج إلى توفير عدد من المتطلبات و هي[٢]:

أ- شرح وبيان سلسلة الأحداث والصراعات بين الدول المتنازعة بحسب التسلسل التاريخي وبالإعتماد على الوثائق التي تقدم وتعرض من جانب طرفي العلاقة والتي تؤيد وجهة نظر كل منهما.

ب- تقديم الأدلة والوثائق من جانب الدول صاحبة العلاقة على اختلافها سواء أكانت مكتوبة أو مرئية أو سمعية والتي يمكن من خلالها بيان موقف الأطراف وقوة الحجج التي تؤيد وجهة نظرهما.

ت- عرض النصوص القانونية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنطبق على موضوع النزاع، وفي حالة التعذر عن الاستناد إلى المواد القانونية يمكن للأطراف المتنازعة البحث عن واقعة مشابهة في الساحة الدولية وكيفية الوصول إلى حلها.

---

(1)Viktor Kremeni□u□k, International negotiations: analysis, approaches, issues , California: jossey Bass , 2002, p 288.

(٢) سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، الجمعية العلمية للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، المجلد ٢ ، العدد ٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٩٩.

ث- تقديم وعرض طلبات الدول أصحاب العلاقة و بصفة خاصة ما ترغب الدول بتحقيقه والوصول إليه من خلال اختيار التفاوض كأحد الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية، فلا يمكن تصور وجود مفاوضات دولية دون طلبات وهدف تسعى الدول المتفاوضة إلى الوصول إليها.

ج- ومما يميز المفاوضات الدولية هو استماع كل طرف للآخر بصورة سلسة وجدية، وتدوين كل ما يدور خلال الحلقات النقاشية بين الدول وتوثيقها كتابياً وكذلك الرد على الاستفسارات التي تطرح من جانب المفاوضين.

ح- وكذلك يتعين على طرفي العلاقة حصر موضوع التفاوض في نطاق النزاع الدائر بينهم، والحرص على عدم تغيير مسار المفاوضات ومناقشة مسائل أخرى لا علاقة لها بموضوع النزاع، كما يحظر على المفاوضين استخدام أسلوب السخرية للتقليل من شأن الطرف الآخر أثناء عملية التفاوض.

خ- وعند انتهاء سلسلة المفاوضات وبعد أن يعرض طرفي العلاقة كل الوثائق والمستندات وبعد قبول التصالح بين الدول المتنازعة يتم الوصول إلى حل سلمي يرضي طرفي النزاع.

المطلب الثاني

مفهوم و خصائص منصات التواصل الاجتماعي

الفرع الأول: مفهوم و نشأة منصات التواصل الاجتماعي

تعتبر منصات وشبكات التواصل الاجتماعي من اكثر الوسائل الحديثة تطوراً وانتشاراً والتي من خلالها يتم التواصل بين ملايين البشر في مختلف أقطار العالم مستخدمين في ذلك التطور الهائل الذي توصلت إليه الشبكة العنكبوتية، حيث بات العالم قرية صغيرة لا يفصل بينهم عامل السن أو الجنس أو النوع أو المهنة أو الجنسية وغيرها من العوامل الأخرى، فشبكات التواصل الاجتماعي ومنصاتها مفتوحة لجميع الأفراد الذي تجمع بينهم الميول والاهتمامات المشتركة، وتعتبر وسيلة جذب لمختلف شرائح المجتمع وبالأخص فئة الشباب والمراهقين ورغبتهم في إقامة علاقات وصاقات جديدة مع أشخاص آخرين من مختلف بقاع العالم، حيث يتعذر عليهم القيام بذلك إلا باستغلال شبكات ومنصات التواصل الاجتماعي التي توفر لهم واقع افتراضي وساحة خصبة يمكن من خلاله تبادل الأفكار و الأقوال التوجهات حول مختلف الموضوعات في المجتمع [1].

و قد ظهر مصطلح الشبكات الاجتماعية عام ١٩٥٤ ميلادياً من قبل جون بارنز ، الذي اعتبر أن الأفراد يتصلون مع بعضهم البعض من خلال

(١) صادق الحمامي ، الميديا الجديدة " الابستيمولوجيا – الإشكاليات – السياقات" ، سلسة البحوث، المنشورات الجامعية بمنوبة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠.

شبكات اجتماعية توفر نوع من الحوار و المحادثات في إطار يعتمد على حسن النية بين الطرفين، وتعتمد وتهدف شبكات ومنصات التواصل الاجتماعي على أسس وقواعد مشتركة و تسعى إلى تحقيق غاية وهدف واحد محدد متمثل في التقريب في الأفكار و المعتقدات بين الأفراد في مختلف المجتمعات وكذلك ربط المجتمات واندماجها من خلال تلك المنصات، و هناك العديد من الباحثين قد ذهبوا إلى أن نشأة شبكات التواصل الاجتماعي يرجع إلى تاريخ ظهورها إلى عام ١٩٩٧، و ذلك بظهور موقع " sixdrgrees.com" ، و ظلت شبكات التواصل الاجتماعي في حالة تطور إلى أن أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي تجذب حوالي ثلثي مستخدمي الانترنت، و في عام ٢٠٠٥ حدثت نقله كبيره في عالم شبكات التواصل الاجتماعي، و ذلك بظهور موقع " my space" و موقع " Facebook" الذي تخطي العديد من مواقع شبكات التواصل الاجتماعي من حيث عدد المستخدمين حيث بلغ عدد المستخدمين أكثر من مليار مستخدم في العالم [١].

و منذ عام ٢٠٠٤ أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي من أكبر المؤسسات العاملة على مستوي العالم، نظراً للدور الكبير الذي لعبته في الساحة الدولية حيث فتحت أفاق وتخصصات جديدة لم يشهدها العالم من قبل في مجال التواصل بين الأفراد في مختلف المجتمعات، كما أن التطور الذي لحق بتلك الشبكات لم يقف عند حد معين بل ظهرت أنماط وأشكال جديدة تجذب مختلف الفئات في المجتمع، ومنها خدمة مشاركة محتوي الفيديو " يوتيوب و

(١) محمد منصور ، تأثير شبكات التواصل علي جمهور المتلقين ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، ٢٠١٢ ، ص ٧٧.

ديلي موشن" أو الصور " أنست غرام ، فليكر " ، و ظهرت العديد من شبكات التواصل الاجتماعي التي تتفق مع التوجهات و المقاصد المختلفة للمستخدمين كالفيس بوك و تويتر و غيرهم ، فأصبحت شبكات التواصل الاجتماعي ظاهرة اجتماعية تواصلية في إطار نظام محدد تابع لخدمة قائمة على عالم يربطه شبكة واحدة ووجود عدد من المستخدمين في مختلف قارات العالم يوجد بينهم هوايات و مجالات مشتركة تساعدهم علي التواصل فيما بينهم بكل سهولة ويسر [١].

و تعرف شبكات التواصل الاجتماعي على أنها مجموعة من البرامج الافتراضية والتي من خلالها يمكن بناء مجتمع افتراضي على شبكة الانترنت، الأمر الذي يسهل للأفراد عملية التواصل والاتصال مع بعضهم البعض دون الحاجة إلى تحديد مكان الإلتقاء و يكون ذلك وفقاً لعدد من المعايير والقواعد التي يضعها البرنامج للقيام بعملية التواصل من خلاله[٢].

و كذلك عرفت شبكات التواصل الاجتماعي بأنها مجموعة من الأشخاص متفاعلين ونشطين يتواصلون مع بعضهم البعض من خلال العلاقات التي يشكلونها عبر شبكات التواصل الاجتماعي والتي تتمثل في علاقات الصداقة أو العمل أو تبادل العلومات أو الزواج وغيرها، وتتم المحافظة عليها من خلال استمرار المحافظة على وجود الشبكات واستمرار التفاعل بين أعضاءها، فشبكات التواصل الاجتماعي تشكل في مجموعها واقع افتراضي

(١) أحمد عصام ، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي علي خصوصية الفرد الجزائري ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص ٢٢.

(2)Wasinee Kittiwongvivat, Pimonpha Rakkanngan. facebooking your dream, Master Thesis, 2010 , p20.

يتم التواصل فيها من خلال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشفهية أو معرفة الأخبار و المعلومات المتاحة للعرض، فيتم التواصل بين الأصدقاء من خلال هذا السياق الافتراضي[١] .

و قد عرف محمد عواد شبكات التواصل الاجتماعي بأنها "حيز إلكتروني يتميز بالاتصال التفاعلي بتبادل الأدوار بين الأفراد ، حيث يكون احد الأطراف المستقبل و الطرف الأخر المرسل و ذلك من خلال صفة محورية داخل نطاق شبكات التواصل الاجتماعي" ، وعليه تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي عبارة عن موقع إلكترونية تساهم في تسهيل الحياة الاجتماعية بين طبقات المجتمع المختلفة وتسريع وتيرة تكوين الصداقات والعلاقات والأعمال وغيرها كما يمكن من خلالها الوصول والتواصل بين الأصدقاء القدامى بعد طول السنوات، و كذلك تمكنهم من التواصل المرئي و الصوتي و تبادل الصور و غيرها من الإمكانات التي توفرها هذه الشبكات و تساعد في توطيد العلاقات الاجتماعية[٢]

و كذلك عرفت مواقع التواصل الاجتماعي بأنها "منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح لمشترك بإنشاء حساب و يتم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء أخرين يجمع بينهم نفس الاهتمامات و الهوايات"[٣] .

---

(1) Jamel alrshad. (2010):Towards a Taxonomy of Privacy Concerns of Online Social Network Sites Users, Master of Science Thesis , Stockholm, Sweden , 2010 , p 11.

(٢) محمد منصور ، تأثير شبكات التواصل علي جمهور المتلقين ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ ،٢٢٣.

(٣) رجب العبد سكر ، التواصل الاجتماعي " ضوابطه و أنواعه و أثاره " رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم التفسير و علوم القران ، الجامعة الإسلامية ، غزة، ٢٠١١ ، ص ٢٠.

و كذلك عرف الشهري شبكات التواصل الاجتماعي ب"أنها مجموعة أو منظومة من الشبكات الاجتماعية الإلكترونية عبر الإنترنت تتيح للمشترك فيها إنشاء موقع خاص به على العديد من البرامج التي توجد في الشبكة ، و يمكن من خلال النظام الإلكتروني الجماعي ربطه مع أعضاء آخرين لديهم نفس الهوايات و الاهتمامات"(١) .

وخلاصة القول يتضح لنا من خلال التعريفات السابقة لمنصات وشبكات التواصل الاجتماعي أنها تخلق عالماً افتراضياً يمكن العديد من دول العالم من سهولة التواصل مع بعضهم البعض وفقاً لقواعد معينة تحكم هذا العالم الافتراضي ، و تكمن هذه القواعد في الاتي:

- تطور التكنولوجيا وتستهيلها لعملية نقل الافكار والمعلومات بين مختلف أقطار ودول العالم.
- المخاطر المتفاوتة التي قد تصيب بعض المنظومات في الدول مثل المنظومة الاجتماعية من شبكات الإنترنت.
- العلاقة الوطيدة التي تنشأ بين التكنولوجيا والنشاطات الاجتماعية لأفراد المجتمع في مختلف دول العالم.
- بروز نشاطات افتراضية مقارنة بالنشاطات التقليدية في المجتمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

(١) فايز الشهري ، الفيس بوك و الشباب العربي ، دار الفلاح للنشر و التوزيع ، الكويت، ٢٠١٢ ، ص ٣٧.

- القدرة على الاندماج بين الدول المختلفة في مختلف مجالات ومناحي الحياة القدرة في شبكات التواصل الاجتماعي علي نحو يساعد علي الاندماج في السياقات الدولية[١].

الفرع الثاني : خصائص منصات التواصل الاجتماعي

تشكل منصات وشبكات التواصل الاجتماعي اليوم منظومة عصرية متكاملة الجوانب تحظى بخصائص ومميزات تفاعلية تكسبها قوة ومتانة بإعتبارها أحد أدوات شبكات التواصل الاجتماعي ، و يمكن تلخيص هذه الخصائص علي النحو التالي [٢]:

١- اللامكان: من السمات الأساسية والرئيسية لشبكات التواصل الاجتماعي إنها تتخطى الحدود الجغرافية والحواجز المكانية بين مختلف دول العالم، فمنصات وشبكات التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل كبير في انتشار الأفكار والمعلومات واندماج الثقافات وتبادل العلاقات والمعارف بين الدول بكل سهولة ويسر، فالإشارات الإلكترونية تساعد على نقل الأفكار و المعلومات بفاعلية دون وجود عوائق تضاريسية أو أحوال جوية الأمر الذي أضفى عليها ميزة جعلت انتشاره سريعاً ومقبولاً من كل دول العالم.

(١) نهي بلعيد ، تطور استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي ، مجلة الإذاعات العربية ، المهرجان العربي للإذاعة و التلفزيون ، الدورة ١٧، ٢٠١٦ ، ص ١١.

(٢) الأء محمد الرشيد ، استخدامات شبكتي التواصل الاجتماعي الفيس بوك و التويتر و الإشاعات المتحققة لدي طلبة الجامعات الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٤ ، ص ١٦٥.

٢- اللازمان: كما تتميز منصات التواصل الاجتماعي بنقل المعلومات عبر شبكاتها المختلفة لمختلف شرائح وطبقات المجتمع بسرعة كبيرة جداً من خلال ما تتيحة فيها من مميزات ودردشات متاحة للجميع ودون الاعتداد بعامل الزمن أو الوقت، كما يمكن للأفراد استخدام المايكروفون والكاميرا الأمر الذي سهل التواصل الاجتماعي الافتراضي بين الافراد في كل بقاع العالم، و يمكن للأفراد الاتصال من خلال الصور و الرسائل النصية دون الالتقاء أو التزامن في نفس الوقت.

٣- التفاعلية: من مميزات شبكات التواصل الاجتماعي إنها تساهم في عملية التفاعل والحوار والانتقال من المرسل إلى المستقبل، فضلاً عن ذلك تساعد تلك الشبكات وتمكن الأفراد الذين لديهم حسابات على منصتها المختلفة من تبادل ووضع مختلف المعلومات عنهم سواء أكانت معلومات عامة أم خاصة تسهل للغير عملية الإطلاع عليها ومن ثم قبولها والتواصل مع الشخص المعني حيث يتم التفاعل بين الأفراد بشفافية و صراحة تامة.

٤- اقتصادية الاستخدام: من سماتها أيضاً إنها مجانية يستخدمها المستهلك دون دفع أي مبالغ مالية ، وإن كانت برسوم فهي رسوم زهيدة في متناول الجميع، فشبكات التواصل الاجتماعي تمثل شبكة عنكبوتية متنوعة الأدوات و الوسائل التي يمكن من خلالها استخدامها كالهواتف و الايباد و غيره ، فتطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي مجانية تصل إلى كافة شرائح المجتمع.

٥- تنوع التطبيقات التشابكية: ومن الملاحظ أيضاً تنوع التطبيقات والخدمات التي تقدمها وسائل التواصل الاجتماعي بحسب حاجة الأفراد إليها فهناك

تطبيقات دينية و ثقافية و اجتماعية و سياسية و تربوية وغيرها ، فضلاً عن التطبيقات التجارية التي تسهل عملية البيع و الشراء بين المستهلكين، الأمر الذي يسهل عملية إتمام الصفقات في فترة قصيرة.

٦- سهولة الاستخدام: ومن أكثر ما يميز شبكات التواصل الاجتماعي سهولة الاستخدام، والتي يمكن لكل الفئات بمجرد التدريب البسيط من استخدامها بكل أريحية الأمر الذي يتيح التواصل بين الأفراد بكل حرية وسرية، كما تضع هذه الشبكات نوع من أنواع العقوبات عند ارتكاب أي مخالفه من حيث حذف الحساب الإلكتروني أو تجميد العضوية.

٧- ظاهرة شبابية: لقد غزت هذه السمة التي تميزت بها مواقع التواصل الاجتماعي شريحة الشباب فالهدف منها هو تقوية الأفكار والروابط والعلاقات بين فئة الشباب في مختلف المجتمعات، فالوسائط المتعددة التي تقدمها من أساليب و أشكال يراعي فيها التوافق مع ميول و اختيارات الشباب الشخصية.

٨- التواصل البشري: تساهم شبكات التواصل الاجتماعي في صقل عملية التواصل والتوافق بين البشر دون الاعتداد بالدين أو العرق أو اللغة وغيرها، وهذا يعتبر الهدف السامي الذي تسعى المجتمعات الدولية إلى إلغاءه وإزالته والتخفيف من حدة العنصرية التي ظلت لسنوات تغزو العالم في مختلف القارات وبالأخص القارة الأفريقية فذابت هذه الفوارق بظهور منصات التواصل الاجتماعي التي من خلالها تم التوعية بين البشر عبر الفضاء الإلكتروني الأمر الذي يسمح بمزيد من السهولة في التفاعل بين مختلف الأجناس من البشر و الطبقات المتنوعة.

المطلب الثالث

أهمية منصات التواصل الاجتماعي في مجال المفاوضات الدولية المباشرة

ساهمت في الوقت الراهن منصات وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل كبير في تطوير وتسريع عملية المفاوضات الدولية المباشرة، و من أهم الفوائد التي تقدمها منصات التواصل الاجتماعي في مجال المفاوضات الدولية ما يلي[1]:

أ- سرعة انعقاد المفاوضات الدولية: الأمر الذي أحدث نقله كبيرة في مجال التفاوض وحل النزاعات بين الدول حيث يمكن للمفاوضين عقد اجتماعات التفاوض فيما بينهم بعد تنسيق الوقت بينهم دون أن يتكبد أي منهم عناء وتكلفة السفر والإقامة.

ب- تساهم منصات التواصل الاجتماعي في دقة المفاوضات: يمكن من خلال منصات التواصل الاجتماعي تبادل الأوراق والوثائق بين الطرفين بكل سهولة ويسر حيث يمكن لطرفي العلاقة الأطلاع على تلك الوثائق دون الحاجة إلى إنتظار وصول الأوراق بالطرق المعتمدة في كل دولة.

ت- القدرة على التوثيق الرسمي لكافة المحادثات و الوثائق المتبادلة: من السمات التي تميز عملية التفاوض وحل النزاع عبر منصات التواصل الإجتماعي هي سهولة توثيق المحادثات وحفظ الوثائق بصورة مباشرة

(١) سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سابق ، ص ١٣٥.

في أرشيف الحاسبات الآلية بشكل جيد، وهذا الأمر يصعب تطبيقة على طريقة التفاوض بصورتها التقليدية، والراجح في المفاوضات التقليدية بين الأطراف المتنازعة هو أن يقوم كل طرف من طرفي النزاع بتدوين وتسجيل ما يريده في ورقة رسمية معدة لهذا الغرض دون أن يطلع عليها الطرف الأخر، بينما في المفاوضات الدولية المباشرة يحق لكل منهما الإطلاع والإستماع إلى كل ما يدور في الجلسة والرجوع إلى الأرشيف الإلكتروني إن تطلب الأمر، وهو بحد ذاته يشكل ضمانة لطرفي العلاقة تمنع كل منهما من إنكار أو تزوير ما قام بكتابته، و يمكن حفظ المناقشات و الوثائق التي يتم تدوينها بين الطرفين بشكل جيد، و بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام توثيق الوثائق و الصوت و التصوير للقاء دون أن يتم استخدام أجهزة معقدة لهذا الغرض.

ث- إطلاع أصحاب القرار بشكل جيد على ما يجري من المباحثات والمناقشات: ومن الأمور التي احدثت نقلة نوعية في مجال المفاوضات لحل النزاعات بين الدول عن طريق استخدام منصات التواصل الاجتماعي إمكانية الدخول إلى غرفة المفاوضات من قبل المسؤولين وأصحاب القرار حيث يمكن لكل منهما توجيه ممثله بشكل مباشر نحو ما يريد أثناء عملية التفاوض، ومن ما يميز المفاوضات بهذا الأسلوب إمكانية الإتصال بالخبراء في مختلف المجالات كالطبية والحسابية والسياسية وغيرها، لطلب إبداء الآراء حول المسائل الفنية التي تثور أثناء إبرام المفاوضات، و هذا لا يمكن تحقيقه في المفاوضات التقليدية التي تحتاج إلى تأجيل الجلسات لحين الحصول على الرأي الفني من المختصين.

ج- تستطيع المؤسسات الرسمية التي لها علاقة بالمفاوضات الدولية التي تحدث بين الطرفين أن يسمح لها بالدخول في المفاوضات التي تعقد عن طريق منصات التواصل الاجتماعي.

ح- تستطيع الدول أن تطلع على أي نوع من أنواع الإكراه والضغط الذي قد يتعرض له مماثلها: وأيضا من مميزات التفاوض بهذا الإسلوب إمكانية معرفة نهج كل دولة وطريقة تعاملها مع مندوب وممثل الدول الأخرى الأمر الذي قد يفهم منه نتيجة سير هذا التفاوض والطريق الذي سوف ينتهي به.

خ- الاتفاق الإفتراضي على مكان إنعقاد التفاوض: التفاوض لحل النزاع بين الدول بصورتة التقليدية قد يسفر في كثير من الأحيان إلى عدم الاتفاق بين الطرفين على مكان يجتمع فيه المتفاوضين، ولكن في ظل التطور الكبير الذي لحق التكنولوجيا وبالأخص في العصر الحالي ومع وجود منصات التواصل الإجتماعي يستطيع المتفاوضين في أي وقت التفاوض دون وجود أي عائق زمني أو مكاني.

د- تشريعات الدول: قننت كثير من دول العالم التشريعات الخاصة بتنظيم الحكومة الإلكترونية والفضاء الإفتراضي والمعاملات التي تحدث من خلال تلك المنصات وطريقة تبادل المعلومات والوثائق وضمان سريتها الأمر الذي سهل تنظيم المفاوضات الدولية التي تتم من خلال منصات التواصل الاجتماعي، من حيث توفير الوقت والأمان والابتعاد عن التزوير.

و علي الرغم من المميزات العديدة التي تقدمها منصات التواصل الاجتماعي للمفاوضات الدولية المباشرة إلا أن هناك عدد من المساوي و هي[١]:

أ- إن المفاوضات الدولية المباشرة التي تكون متعددة الأطراف: تعقد المفاوضات الدولية من أجل حل النزاع بين الدول الأمر الذي يعني أن تلك المفاوضات تكون متعددة الأطراف قد تكون بين دولتين أو أكثر الأمر الذي تعذر في الصورة التقليدية الاتفاق على مكان الانعقاد أو زمانه وغيرها من الأمور ومع وجود هذه الطريقة المتطورة فإن منصات التواصل الاجتماعي تذيب تلك الخلافات في منظومتها الإلكترونية حيث تستطيع أن تحتوي هذا العدد من ممثلي الدول بشكل سلس في برامجها المختلفة عبر شبكات التواصل الاجتماعي ولكن في كثير من الأحيان على الرغم من المميزات التي ذكرناها إلى أن تلك البرامج تبقى بعيدة عن العقل البشري وترتيبة للأمور فتصعب على تلك البرامج احتواء العدد الكبير من الممثلين أن كانت المفاوضات تتم بين عدد كبير من الدول فالأمر يتطلب أن يكون عدد الدول محدود في كثير من الحالات.

ب- إمكانية اختراق المفاوضات الدولية المباشرة التي تتم عبر شبكات التواصل الاجتماعي: والامر الدارج على الشبكات العنكوتية هو انتشار فئة الأشخاص الذين يخترقون كل برنامج على تلك الشبكة والمفاوضات الدولية ليست ببعيدة عن عملية الإختراق تلك ، و لذلك تسعي العديد من الدول إلى استخدام برامج لمنع عمليات الاختراق للمفاوضات الدولية .

(١) سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٣٧.

المطلب الرابع

طرق المفاوضات الدولية المباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

أولاً: المفاوضات عبر الهاتف النقال.

يعتبر الهاتف النقال وما وصل إليه من تطور أحد أهم الوسائل التكنلوجية الحديثة التي يمكن من خلالها عقد الإجتماعات وإجراء مفاوضات السلام المباشرة من خلاله عن طريق استخدام منصات التواصل الاجتماعي في هذا المجال، ومن خلال الهاتف النقال يمكن للأطراف الوصول إلى بعضهم البعض بصورة سريعة وفي أي منطقة في العالم ، كما أ، لشبكة الاتصالات الهاتفية دور كبير في تيسير و تسهيل مهمة التواصل بين المتفاوضين و أصحاب القرار في أي مكان في العالم [1].

ونظراً لأن المفاوضات السلمية من أجل حل النزاعات بين الدول كانت تعقد بصورة تقليدية وهي إلتقاء طرفي العلاقة في مكان ما، إلا أن استخدام الهاتف يعتبر من الطرق الحديثة في مجال المفاوضات السلمية الدولية، وعلى الرغم من كثرة استخدام الهاتف النقال في هذا المجال إلان أن الأمر لا يخلو من وجود بعض العيوب التي تطال عملية التفاوض باستخدامه وهي سهولة اختراق هذه المفاوضات الدولية عبر الدول المختلفة، الأمر الذي يلحق الضرر ويكشف سرية المحادثات التي تجري بين المفاوضين وممثلي الدول، و علي

(1) Scott guthery , mobile application development with sms and sim toll kit , mcgraw-hill professional , 1 edition , 2001, p 3.

الرغم من أنه من الممكن تسجيل المكالمة الهاتفية التي تم فيها المفاوضات بين الدول إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها بشكل رسمي في إتمام المفاوضات بين الطرفين، على اعتبار بأن نتائج المفاوضات بإستخدام هذا الأسلوب غير ضرورية وملزمة وليست معتبرة عن مواقف الدول ، و ذلك أن المفاوضات الدولية المباشرة حتى تكون ملزمة يجب إفراغها في شكل معاهدة دولية يتم التصديق عليها من قبل الأطراف [1].

ثانياً: الرسائل الفورية وبرامج التواصل الاجتماعي.

تعتبر الرسائل الفورية وبرامج التواصل الاجتماعي من اكثر الوسائل أيضاً استخداماً لعقد المفاوضات السلمية بين الأطراف المتنازعة، وتعتبر هذه التقنية شكل من اشكال التواصل الفعال بين مختلف دول العالم عن طريق الوثائق المكتوبة واللقاء المباشر عبر المنصات المختلفة، فتلك الوسائل تعتبر من التقنيات الحديثة التي يمكن من خلالها التواصل الفوري والمباشر بين أثنين أو أكثر من المشاركين عبر شبكة الإنترنت أو أي شكل من أشكال الشبكة الداخلية الخاصة بالإنترنت، وتستخدم الدول في هذا المجال العديد من المنصات التواصل الاجتماعي ومنها على سبيل المثال الإميل، و الماسنجر، و سكايب، و التيمز، والواتس أب و برنامج زووم وغيرها من الوسائل المتطورة التي يمكن من خلالها إرسال النصوص الكتابية عبر الحاسب الآلي، وما يميز هذه الطريقة عن سابقتها هو إمكانية حفظ المستندات والوثائق واللقاءات المباشرة بين الطرفين في أرشيف إلكتروني يمكنه حفظ هذه المعلومات لصالح الأطراف، و بالتالي تعد هذه الرسائل وسيلة من وسائل المفاوضات المباشرة

(1) Nirav Mehta , Mobile web Development , Packt publishing , 2008 , p4.

التي يمكن إثباتها بسهولة، وعلى الرغم من الميزة الكبيرة التي تطال هذا الأسلوب من المفاوضات إلا إنه هو إمكانية اختراقها بسهولة، بالإضافة إلى إمكانية حذف أو إضافة أي من هذه الرسائل في أي وقت [١].

(١) سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سابق ، ص ١٢٦.

المبحث الثاني

الحماية القانونية للمفاوضات الدولية المباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي

وبعد الحديث عن ماهية التفاوض الدولي كوسيلة سلمية لحل النزاعات بين الدول والطرق الحديثة التي شهدها العالم في عقد هذه المفاوضات من خلالها، سوف نسلط الضوء في هذا المبحث على الحماية القانونية للمفاوضات الدولية المباشرة عبر شكات التواصل الاجتماعي من خلال ثلاثة مطالب، نوضح في المطلب الأول التوقيع الإلكتروني، و من ثم في المطلب الثاني التوثيق الإلكتروني، و أخيراً في المطلب الثالث التشفير الإلكتروني.

المطلب الأول: التوقيع الإلكتروني

تعتبر ثورة الاتصالات والمعلومات والتقدم والتطور التكنولوجي في استخدام الحاسب الآلي وكذلك شبكات الأنترنت العامل الرئيسي اليوم في تطور الكثير من التعاملات الإلكترونية والإفتراضي ومن بينها تسوية المنازعات الدولية بين الدول افتراضياً، ولكن تلك المفاوضات في شكلها التقليدي تحتاج إلى توقيع الجانبين أو أصحاب العلاقة لإضفاء المشروعية والقانونية على نتائج هذه المفاوضات فكان لابد من ايجاد بديل للتوقيع التقليدي أو الخطي

واليدوي والتي كما ذكرنا تعتبر ضمانة تزرع بها الثقة بين ممثلي الدول خلال انعقاد تلك المفاوضات الإلكترونية، والذي من خلاله تعبر الدول عن إرادتها بالبنود الواردة في هذه المفاوضات الإلكترونية والتي بلا شك ترسخ وتوطد العلاقات وتجعلها أكثر استقراراً حتى في ظل تعرض الدول للكوارث والجوائح المختلفة، فلابد من التوقيع الإلكتروني الذي يلزم طرفي العلاقة ببنود المفاوضات الدولية التي انعقد من خلال شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة،، فالتوقيع الإلكتروني عبارة عن توقيع يستخدم في المفاوضات الدولية التي تتم عبر شبكة الإنترنت[١] .

الفرع الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني

أثار موضوع التوقيع الإلكتروني اهتماماً واسعا بين رجال القانون وفقهائه وبالأخص عقب انتشاره في الفترة الأخيرة وبذلك وضوعوا لهذا المصطلح العديد من التعريفات أهمها:

- عرف قانون اليونسترال الدولي النموذجي التوقيع الإلكتروني بأنه "بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا ويجوز أن يستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة لرسالة البيانات و لبيان موافقة الموقع علي المعلومات الواردة في رسالة البيانات" [٢].

(١) حنان عبده علي ، التوقيع الإلكتروني و حجيته في الإثبات ، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد٢ ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٨٢.

(٢) المادة رقم (٢) من قانون اليونسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام ٢٠٠١م.

- عرفت المادة ١/٢ من التوجيه ألأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية أن التوقيع الإلكتروني "هو بيانات في شكل إلكتروني ترتبط أو تتصل قانوناً ببيانات إلكترونية آخري تستخدم كوسيلة للمصادقة" (١).

- عرف القانون الموحد للمعاملات الإلكترونية التوقيع الإلكتروني بأنه "صوت أو رمز و عملية إلكترونية مرفقة بصورة منطقة بسجل أو متخذة من قبل أحد الأشخاص بنية توقيع السجل" (٢).

- وقد أقرت اللجنة الأوروبية في١٣ديسمبر١٩٩٩ قرارا بتعليق بالتوقيع الإلكتروني ميزت فيه بين التوقيع البسيط وهو الذي يتم إعطاءه متصلا أو مرتبطا ببرمجيات الآخرين وبطريقة معتمدة والتوقيع الإلكتروني المتقدم وهو الذي يتطلب أن يكون مرتبطا بالموقع مجردا وأن يسمح بإثبات شخصية الموقع ويكون منشأ بوسائل الموقع وتحت رقابته الخاصة ويكون مرتبط بمصدره بحيث يمكن معرفة كل تعديل لاحق (٣).

- عرف المشرع الفرنسي في المادة رقم (٢) التوقيع الإلكترونية بأنه "توقيع رقمي يرتبط بالمعلومات التي يرغب المرسل في إرسالها إلى الطرف الأخر" ومن الملاحظ أن احتواء التوقيع على هذه العناصر يدل بشكل مباشر بإرتباطه بصاحبه واعترافه الصريح بما جاء في الوثيقة الإلكترونية سواء المرسلة من قبله أو حتى تلك التي شارك بها عبر منصات التواصل الاجتماعي، كما يمكن ملاحظة أن التوقيع الإلكتروني يجب أن يتضمن

(١) المادة رقم (١/٢) من التوجيه الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام ١٩٩٩م.
(٢) القانون الموحد للمعاملات الإلكترونية الذي أصدرته الولايات المتحددة الأمريكية لعام ١٩٩٩م.
(٣) طاهر شوقي ، عقد البيع الإلكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٧ ،ص ٧٢.

مجموعة من الشروط أهمها: أن يكون التوقيع صادراً من شخص واحد حتى ينسب له هذا التوقيع وكذلك أن يصدر التوقيع إلكترونياً باستخدام أحد البرامج المختصة موضحا ارتباطه بمضمون الوثيقة الإلكترونية المرسلة بحيث لا يكون أية قيمة للتغيرات التي قد تحدث بعد ذلك [١].

- عرف القانون ألأمريكي الصادر في ٣٠ يونيو لعام ٢٠٠ التوقيع الإلكتروني بانه "شهادة رقمية تصدر عن إحدى الهيئات المستقلة و تميز كل مستخدم يمكن أن يستخدمها في إرسال أي وثيقة أو عقد تجاري أو تعهد أو قرار أو بنود اتفاقيات دولية" [٢].

- و عرف قانون المعاملات الإلكتروني الإماراتي التوقيع الإلكتروني بأنه "توقيع مكون من حروف أو أرقام أو رموز أو صوت أو نظام معالجة ذي شكل إلكتروني وملحق أو مرتبط منطقياً برسالة إلكترونية وممهور بنية توثيق أو اعتماد تلك الرسالة" [٣].

يتضح لنا من خلال التعريفات أعلاه أن التوقيع الإلكتروني اكتسب الصفة القانونية والشرعية وأصبح بديلاً للتوقيع التقليدي الذي كان يعتمد على القلم وخط صاحبة، وأيضا توضح التعريفات أعلاه بعض الشروط المهمة والواجب توفرها في التوقيع كما ذكرت سابقاً حتى تصبح حجة على موقعها في المستقبل والأمر أيضاً ينطبق على ممثلي الدول أثناء جلوسهم خلف الشاشات لتهدأت الأوضاع وحلها بالطرق اللمية وبالأخص في عملية

(١) أمير فرح يوسف ، عالمية التجارة الإلكترونية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠.
(٢) عبد الفتاح بيومي ، الحكومة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ،ص ٢١.
(٣) المادة رقم (٢) من قانون المعاملات و التجارة الإلكترونية الإماراتي لعام ٢٠٠٢.

المفاوضات التي تجرى بينهم فلابد من ختام تلك الجلسات بإضفاء هذا التوقيه الإلكتروني على محضر الجلسة التي عقدت إلكترونياً عبر منصات التواصل الإجتماعي.

الفرع الثاني: أهمية التوقيع الإلكتروني في المفاوضات الدولية المباشرة

يعتبر التوقيع الإلكتروني من أنجح الوسائل المستخدمة لتوفير الحماية القانونية للمفاوضات الدولية المباشرة والتي تعقد من خلال منصات التواصل الإجتماعي المختلفة، ومن المعلوم بأن الإمضاء التقليدي يعتبر تأكيداً لما ورد في الوثيقة المتبادلة بين طرفي العلاقة كذلك يعتبر التوقيع الإلكتروني بمثابة تأكيد وشرط مهم لإضفاء الطابع القانوني على الوثيقة والمستندات في المراسلات الإلكترونية على اختلاف أنواعها ووسائلها بين ممثلي الدول وكذلك بين أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، ومع تطور التكنولوجيا في مختلف دول العالم وظهور ما يسمى بالوسيط الإلكتروني أو الحكومة الإلكترونية، ظهرت الحاجة إلى وجود توقيع إلكتروني وتصديق رسمي للوثائق التي يتم تبادلها إلكترونياً ليتم كما سبق ذكره إضفاء الشرعية القانونية على التعاملات الإلكترونية ولذلك ظهر ما يسمى اليوم التوقيع الإلكتروني، والهدف من وراء ابتكار أو خلق ما يسمى بالتوقيع الإلكتروني هو أعطاء الوثائق الرسمية التي يتم تبادلها إلكترونياً الصفة القانونية، و التأكد من هوية و شخصية المتعامل الإلكتروني لتفادي الاحتيال [1].

(١) أسماء الزائد ، المجتمع و الثقافة الإلكترونية ، مجلة الجزيرة ، العدد ٢٥٧ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢.

ومن الملاحظ هنا وعلى الرغم من القيمة القانونية التي يتم إعطاءها للتوقيع الإلكتروني وما يترتب عليه من نتائج قانونية على المفاوضات التي تعقد بين الأطراف لتهدأ الأوضاع بينهم والوصول إلى حل سلمي مرضي لطرفي العلاقة إلا أن التصديق على نتائج المفاوضات وما تم التوصل إليه من قبل الحكومات المختلفة هو الذي يعطي للتوقيع الإلكتروني قيمة أكبر ، و لكن يثبت التوقيع الإلكتروني أن أطراف الاتفاق قد توصلوا إلى اتفاق محدد بناء علي بنود يتم الوصول إليها في نهاية المفاوضات [١].

الفرع الثالث: شروط التوقيع الإلكتروني

أوضحت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون الاونيسترال الدولي النموذجي الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني و هي[٢]:

- يجب أن يكون التوقيع الإلكتروني مرتبط بشخص صاحبه وليس شخصاً آخر.
- يجب أن تكون الوسيلة المستخدمة للتوقيع بيد صاحبها عن الإمضاء على الوثائق الإلكترونية وليس لدى شخص آخر.
- يحظر إجراء أي تعديل على التوقيع اللكتروني بعد وضعة على الوثائق الإلكترونية وفي حال حدوث هذا الأمر تكون سبل معرفة ذلك متاحة للجميع.

(١) سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سابق ، ص ١٣١.

(٢) البند الرابع من قانون الاونستيرال الدولي النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لسنة ١٩٩٦.

- يحظر إجراء أي تعديلات على أي بند من بنود الوثيقة الإلكترونية بعد وضع التوقيع الإلكتروني عليها و أي تعديل أو تغيير في بنود الوثيقة لا يعتد به بعد الإمضاء الإلكتروني.

كما نصت المادة الخامسة من التوجيه الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام ١٩٩٩م التي تنظيم الأثار القانونية للتوقيعات الإلكترونية الشروط الواجب توفرها في التوقيع الإلكتروني و هي:

- يتعين على الدول الأطراف التأكد من أن التوقيعات الإلكترونية التي تستخدم بواسطة ممثليها معتمدة رسمياً لدى الجهة المختصة وكذلك تم إنشاءها بواسطة البرامج المعتمدة في الدولة والتي تتصل بالبيانات في نموذجها الإلكتروني على نحو مشابه للتوقيعات التقليدية المكتوبة والتي تعتمد منم الجهات الرسمية في الدولة على نحو يضفي للورقة صفة قانونية كدليل إثبات في الإجراءات القانونية .
- كما يجب على الدول الأعضاء التأكد من أن التوقيع الإلكتروني للوثائق الإلكترونية والتي تم إعتمادها لممثلي الدول الاعضاء يرتب أثاره القانونية كدليل في الإجراءات القانونية.

و يتضح من هذه المواد أن هناك ثلاثة شروط يجب أن تتوافر لكي يتم اعتماد التوقيع الإلكتروني كوسيلة لحماية قانونية للمفاوضات الدولية و هي:

الشرط الأول: تمييز هوية صاحب التوقيع.

يقصد بهذا الشرط أن يدل التوقيع الإلكتروني على شخص موقعه وكذلك ان ينسب المحرر الإلكتروني إليه وهو شخص طبيعي معين معروف بأن هذا التوقيع يعود له بشكل شخصي، وفي هذا يتشابه التوقيع الإلكتروني

مع التوقيع التقليدي والذي يتم ختم الأوراق والمستندات الرسمية به حيث يكون التوقيع التقليدي في شكل علامة أو رمز خطي يسند بصفة شخصية لصاحبة أي صاحب التوقيع االتقليدي وتعد الورقة التي تحمل توقيعة دليل كتابي يحتج به في مواجهته عند حدوث أي نزاع، ويهدف التوقيع في شكليه الإلكتروني والتقليدي هو تحديد هوية شخص موقعه ويتعبر ذلك من الأمور الأساسية في علم الأوراق التقليدية وكذلك في العالم الإفتراضي الإلكتروني الأمر الذي من شأنه أن يثبت بصفة رسمية من قام بالتوقيع وتحديد سنه القانونية لإكساب المحرر الرسمي الصفة القانونية والشرعية(١).

الشرط الثاني: التعبير عن إرادة الموقع.

يعتبر هذا الشرط أيضاً من الشروط الأساسية لحماية وإضفاء الشرعية القانونية على التوقيع الإلكتروني، حيث يتعين أن يعبر هذا التوقيع عن صاحبة ويكون مقروناً برضاه التام وقبوله الإلتزام وتحمل مسؤولية التوقيع الإلكتروني، هذا بالمقارنة مع التوقيع التقليدي غذا ثبت أن التوقيع يعود لمحرره كان ذلك كافياً لإعتباره دليلاً يعود لصاحبه ويرتب أثاراً قانونية عليه، وعلى ذلك فإن إضفاء التوقيع في شكليه الإلكتروني والتقليدي بأي وسيلة يقرها ويقبلها القانون تؤكد إلتزام الشخص تجاه هذا المحرر وبالتالي يتحمل موقعة تبعة النتائج الآثار القانونية التي تترتب عليه، وبالمقارنه بينهما فنجد أن التوقيع التقليدي يكون بخط يد موقعه يؤكد بالتالي إقراره بمضمون الورقة وبالتالي قبوله الإلتزامات الواردة فيه، أما بالنسبة للتوقيع الإلكتروني فيستفاد

(١) رامي محمد علوان ، التعبير عن الإرادة عبر الإنترنت ، بحث مقدم إلى نقابة المحامين الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص ٧.

من التوقيع الإلكتروني بأي وسيلة قانونية تقرها الدولة أيضا قبول الشخص ورضاه التام بما ورد في المحرر الإلكتروني والذي في الغالب ما يتضمن بنود اتفاقيات دولية ومن بينها المفاوضات التي تعقد من أجل السلام العالمي.[١] .

الشرط الثالث: اتصال التوقيع بالمحرر.

يقصد بهذا الشرط أن يكون التوقيع الإلكتروني في نفس المحرر الذي تم إعتماده من قبل أطراف العلاقة وبالتالي يعتبر هذا التوقيع جزء لا يتجزأ من المحرر حتى يضفي الصفة القانونية على المحرر والنتائج التي توصل إليها طرفي أو أطراف العلاقة ومعنى ذلك انه لا بد أن يكون هذا التوقيع متصلا اتصالا ماديا ومباشر بالمحرر الإلكتروني.

المطلب الثاني: التوثيق الإلكتروني

يعتبر التوثيق الإلكتروني وسيلة من وسائل الحماية القانونية للمفاوضات السلمية التي تعقد بين الدول المتنازعة، خاصة وأن المفاوضات عبر منصات التواصل الإجتماعي تكون بين أطراف كل منهما يجل هوية الآخر ولا تكون تلك المعرفة إلا من خلال الشاشات الإلكترونية، وهو ما يتطلب توفير ضمانات قانونية فعالة لمعرفة هوية الأطراف و التعبير عن الإرادة بشكل صحيح ، و يعد التوثيق الإلكتروني إحدى هذه الضمانات القانونية .

(١) سعيد السيد قنديل ، التوقيع الإلكترونية ، دار الجامعة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٠.

الفرع الأول: مفهوم التوثيق الإلكتروني

وردت العديد من التعريفات في شأن التوثيق الإلكتروني و من أهمها ما يلي:

- عرف التوثيق الإلكتروني بأنه "عملية قانونية فنية تهدف إلى إثبات أن الرسائل و التوقيع الإلكتروني عليها صادر ممن نسب إليه دون تحريف أو تزييف أو تزوير تتم بواسطة طرف محايد مستقل ، يقوم بإصدار شهادة إلكترونية تحقق الغرض المطلوب على نحو يدعم الثقة و السرية و الأمان بين الطرفين" (١).

- عرف التوثيق الإلكتروني من قبل التوجيه الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية بالقول "أي هيئة أو شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإصدار الشهادات ، و يتيح الخدمات الأخرى المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية "(٢)، و يتضح من التعريف أعلاه اعتبار التوثيق الإلكتروني بمثابة شهادة تصدر من أحد الأشخاص القانونية فإما أن يكون شخصاً طبيعياً أو معنوياً واعتبار هذه الشهادة بمثابة توثيق لما جاء في المحرر الإلكتروني.

- عرف التوثيق الإلكتروني وفقاً قانون الاونسيترال الدولي النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام ٢٠٠١ أنه "شهادة يتم إصدارها لتعيين هوية الموقع بالقول (بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات، أو مضافة إليها، أو مرتبطة بها منطقياً، يجوز أن تستخدم لتعيين هوية

(١) لينا إبراهيم ، التوثيق الإلكتروني و مسئولية الجهات المختصة به ، دار الراية للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٩.

(٢) المادة رقم (١١/٢) من التوجيه الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام ١٩٩٩.

الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات، و لبيان هوية موافقة الموقع علي المعلومات الواردة في رسالة البيانات"[١].

- عرف المشرع الإماراتي التوثيق الإلكتروني بانه "الإجراءات التي تهدف إلى التحقق من أن رسالة إلكترونية قد صدرت من شخص معين، والكشف عن أي خطأ أو تعديل في محتويات أو في إرسال أو تخزين رسالة إلكترونية أو سجل إلكتروني خلال فترة زمنية محددة، ويشمل ذلك أي إجراء يستخدم مناهج حسابية أو رموز أو كلمات أو أرقام تعريفية أو تشفير أو إجراءات للرد أو لإقرار الاستلام وغيرها من وسائل إجراءات حماية المعلومات" [٢]

الفرع الثاني: أهمية التوثيق الإلكتروني في مجال المفاوضات الدولية المباشرة

تعتبر شهادات التوثيق الإلكترونية وبشكل خاص في المفاوضات الدولية التي تعقد من أجل حل النزاعات بالطرق السلمية الودية ضمانة تشير لشخص صاحبها وليس توقيعاً وهمياً أو مزوراً، ففي عالم التكنولوجيا المتطورة وما وصل إليه العالم من تطور سباق لا مثيل له في عالم الأنترنت أصبح من السهل تزوير وتزييف الكثير من الأمور ومن بينها التوقيع والتوثيق الإلكتروني، وبالتالي يجب منح تلك الشهادات الرخصة والصفة الرسمية، فالدول من خلال تلك الشهادات يمكنها إبرام وتوثيق الاتفاقيات الدولية وإن كانت عن بعد، وبالتالي يحق للدول في مجال المفاوضات السلمية الودية يمكنها وضع البنود والشروط لضمان سرية وفاعليه المفاوضات التي تعقد

(١) المادة الثانية من قانون الاونسيترال الدولي النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام ٢٠٠١م.
(٢) المادة رقم (٢) من قانون المعاملات و التجارة الإلكترونية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢م.

عبر منصات التواصل الإجتماعي، فالتوثيق الإلكتروني يعد أفضل حماية قانونية للمفاوضات الدولية التي تتم بين الطرفين، و يرجع ذلك إلى ان لتوثيق الإلكتروني يحقق في مجال المفاوضات الدولية المباشرة المزايا الأتية[١]:

- تعتبر وسيلة يتحقق بها حماية المعلومات والبيانات الواردة في المراسلات الإلكترونية والتي تتم بين الدول المتفاوضة.
- تساعد هذه الوسيلة على التعرف على هوية المفاوضين وإزالة أي لبس بهذا الشأن.
- تمكن الشهادات الموثقة المفاوضيين من وضع توقيعهم الإلكتروني على الوثائق المتبادلة عبى منصات التواصل الإجتماعي.
- تستطيع الدول من خلال خادم خاص معد لغرض حماية المفاوضات الدولية تشفير الرسائل والمحادثات بين الطرفين.

و يتضح من المزايا أعلاه أن التوثيق الإلكتروني يضفي طابع الأمان على التعاملات الإلكترونية على النحو الآتي:

أولاً: تحديد هوية أطراف المعاملة الإلكترونية.

يمثل الغرض من التوقيع الإلكتروني وكذلك توثيق المحررات الإلكترونية تأكيد صحة التصرفات التي تمت بين اطراف العلاقة وكذلك إضفاء الصفة القانونية على التعاملات التي تمت من خلال تلك المنصات، ولمزيداً من التأكيد يجب التحقق بجميع الوسائل المتاحة من الأطراف المشاركين في عملية

(١) سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سابق ، ص ١٢٩.

التفاوض ويجب أن يكون القائم على الفحص والتأكد شخص محايد أو مرخص له بذلك من الجهات الرسمية في الدولة لممارسة مهنة التصديق على المحررات الإلكترونية مما يضفي عليها قيمة قانونية في الإثبات [١].

وكذلك يجب أن يمارس أطراف العلاقة التحقق من بعضهم البعض عن طريق فتح الكاميرات والتعريف شخصياً بالقائم على التفاوض والجهة التي يمثلها في الدولة لضمان شرعية وقانونية النتائج التي يتم التوصل إليها.

ثانياً: ضمان سلامة و سرية محتوي البيانات المتداولة.

كذلك يعتبر التوثيق الإلكتروني وسيلة فعالة تضمن سرية المحررات المتبادلة بين طرفي العلاقة خلال إجراء محادثات التفاوض عبر المنصات الإلكترونية المختلفة، وعليه يتعين على الدول الراغبة في الجلوس على طاولة التفاوض أن تستعين بالتوثيقات والتوقيعات الإلكترونية من أجل إضفاء الحماية والسرية على البيانات والمعلومات التي يتم تداولها إلكترونياً خلال عملية التفاوض، و بالتالي لا يمكن إحداث أي تغيير أو تعديل يمس محتوي البيانات الإلكترونية [٢].

ونستنتج من ذلك أن أي تعديل أو شطب أو تغير في المحررات الرسمية الإلكتروني بعد اعتمادها والتصديق عليها ة تعتبر ملغية وباطلة ولا

(١) سعيد السيد قنديل ، التوقيع الإلكتروني ، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ،ص ٧٤.

(٢) نجوي أبو هيبة ، التوقيع الإلكتروني ، بحث مقدم في مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة و القانون ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥.

ترتب أي أثر قانوني عليها، وهذا يضمن سلامة المحرر من أي تحريف وتغيير وكذلك يضمن سرية البيانات الواردة فيه.

ثالثاً: ضمان عدم إنكار البيانات المتداولة.

أن من ضمانات الامان التي يضفيها التوثيق الإلكتروني هي الحفاظ على المعلومات والنتائج التي تم التوصل إليها من قبل المفاوضين، فشهادة التوثيق تعتبر ضمانة فعالة تضمن سلامة و صحة البيانات الإلكترونية المتداولة من وقت بدء المفاوضات إلى وقت إنهاء هذه المفاوضات مع عدم قدرة أي طرف علي إنكارها أو تغييرها وحتى تحريفها، و من ثم يضمن كل طرف حقه في مجال المفاوضات الدولية المباشرة[1] .

المطلب الثالث: التشفير

يعتبر التشفير الإلكتروني أكثر الوسائل انتشاراً بين الدول كما ويعتبر أحد الوسائل التي يمكن من خلالها حماية المفاوضات الدولية السلمية بين الدول، حيث يمكن من خلال اللجوء إلى هذه الوسيلة حماية البيانات والمعلومات والنتائج التي تم مناقشتها والتوصل إليها أثناء عملية التفاوض، خاصة أن المفاوضات الدولية المباشرة التي تتم من خلال شبكات التواصل

(١) مناني فرح ، العقد الإلكتروني وسيلة إثبات حديثة في القانون المدني ، دار الهدي للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٦.

الاجتماعي تكون محل للاختراق، ولبيان ذلك يتعين علينا التطرق للنقاط التالية:

الفرع الأول: مفهوم التشفير الإلكتروني

عرف التشفير الإلكتروني بالعديد من التعريفات و من أهمها ما يلي:

- عرف التشفير الإلكتروني بانه "تقنية قوامها خوارزمية رياضية ذكية تسمح لمن يمتلك مفتاحاً سرياً بأن يحول رسالة مقروءة إلى رسالة غير مقروءة، و أن يستخدم المفتاح السري لفك الشفرة و إعادة الرسالة المشفرة إلى وضعيتها الأصلية"[١] .
- عرف التشفير الإلكتروني بأنه "تغيير في شكل البيانات عن طريق تحويلها غيل رموز أو إشارات لحماية هذه البيانات من إطلاع الغير عليها أو من تعديلها أو تغييرها "[٢].
- عرف التشفير الإلكتروني بأنه "فن حماية المعلومات عن طريق تحويلها إلى رموز معينة غير مقروءة ، و لا يمكن حلها إلا من خلال مفتاح سري يقوم بتحويل تلك الرموز إلى نص عادي مقروء" [٣].

(١) عيسي غسان ريضي ، القواعد الخاصة بالتوقيع الإلكتروني ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ـ ٢٠٠٩ ، ص ٧٤.

(٢) عبد الفتاح بيومي ، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٣١١.

(٣) عصام عبد الفتاح مطر ، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية و الأجنبية ، دار الجامعة الجديدة ن الإسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص ٥٥.

- عرف التشفير الإلكتروني بأنه "استعمال رموز و إشارات غير متداولة تصبح بمقتضاها المعلومات المرغوب تحريرها أو إرسالها غير قابلة للفهم من قبل الغير ، أو استعمال رموز و إشارات لا يمكن وصول المعلومات بدونها" [١].

يتضح من التعريفات أعلاه بأن فكرة التشفير تدور حول تغيير مها إلى من المختصين بعد تفكيكها وترجمتها إلى لغتها الاصلية، وهذا بذاته يضفي قدراً من الحماية على المحررات الإلكترونية وبشكل خاص إذا كان الأمر يتعلق بالسلم والامن الدوليين.

الفرع الثاني: أهمية التشفير الإلكتروني في مجال المفاوضات الدولية المباشرة

يضفى التشفير الإلكتروني حماية للمفاوضات الدولية السلمية بين الدول، حيث تم اللجوء إلى هذه الطريقة من القدم فقد كانت ترسل رسائل مخفية تحمل في طياتها رموز غير قابلة للتفكيك إلى ممن له سلطة بذلك ويكون على علم بماهية هذه الرموز، وقد استخدمت هذه الطريقة في مختلف الحضارات القديمية منها: الفرعونية، و البابلية، و الرومانية، ومع تطور التكنولوجيا وكثرة المخترقين في عالم الأنترنت باتت المفاوضات الدولية تحتاج إلى تشفير لضمان حماية المعلومات والبيانات التي تتضمنها هذه المفاوضات بين الدول، و لذلك نلاحظ بأن لجنة الأمم المتحددة للقانون التجاري الدولي في مشروع القانون الدولي النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام ١٩٩٦ أوصت جميع الدول بضرورة تشفير البيانات و

(١) رفيقة زراري ، التشفير كاليه لحماية المواقع الإلكترونية ، رسالة ماجستير ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ٢٠.

المعلومات التي تستخدمها الدول في مجال المفاوضات الدولية، فاستخدام التشفير الإلكتروني يحقق المزايا الأتية[١]:

- أن لجوء الدول إلى استخدام التشفير الإلكتروني خلال عمليات التفاوض السلمية من اجل حل النزاعات الدولية يضمن سرية المعلومات بين الدول و ممثليها.
- إن اللجوء إلى استخدام التشفير الإلكتروني يضمن حيادية المعلومات المتداولة بين الأطراف في المفاوضات الدولية.
- يساهم التشفير الإلكتروني بشكل كبير على الحفاظ على المعلومات وعدم تسريبها للغير مما يضمن تحقيق النتائج المرجوة من إجراء التفاوض.

وأخيراً أن اللجوء إلى هذه الوسائل من شأنه أن يحقق الحماية القانونية المرجوة لعمليات التفاوض الدولية من أجل حل النزاع بين الدول ويساهم الأمر بحد ذاته إلى إحلال السلم والامن الدوليين.

(١) سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مرجع سابق ، ص ١٣٢.

الخاتمة

تعتبر المفاوضات الدولية السلمية أحد الوسائل التي تم الجوء إلأيها من أجل حل النزاعات بين الدول، حيث يحظر على الدول اللجوء إلى استخدام القوة أو حتى التهديد بها في العلاقات بينهم، ويشهد الواقع العملي الوصول إلى الكثير من التسويتات بين الدول عن طريق استخدام احد الوسائل السلمية ومن بنها المفاوضات الدولية، وكانت المفاوضات فيما مضى تجرى بالطريقة التقليدية عن طريق ارسال ممثلي الدول والسفر والجلوس على الطاولة ومناقشة آخر التطورات في النزاع بينهم، ولكن مع تطور التكنولوجيا وما يمر به العالم من صراعات ونزاعات وكوارث وأوبئه بات اللجوء إلى استخدام منصات التواصل الاجتماعي أمر لابد منه، وكذا الحال بالنسبة للدول حيث تم اللجوء إلى الاستعانة بمنصات التواصل الإجتماعي لعقد جلسات التفاوض بين الدول المتنازعة، فكان لابد أن نبين الوسائل القانونة التي من شانه أن تضفي قدر من الحماية القانونية على تلك المفاوضات لضمان حياديتها والوصول إلى أفضل النتائج.

أولاً: أهم النتائج.

١- تعتبر المفاوضات الدولية أحد الوسائل السلمية لحل النزاعات بين الدول وهي عبارة عن مفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة حيث يمكن أن تعقد بشكلها التقليدي أو عن طريق استخدام التكنولوجيا المتطورة.

٢- منصات التواصل الإجتماعي عبارة عن برامج يحق للدول استخدامها من أجل الوصول إلى تسوية المنازعات بينهم دون الحاجة إلى تحديد مكان أو زمان للإلتقاء ويكون ذلك وفقاً لمجموعة من المعايير تضعها السلطات المختصة بعملية التواصل من خلال البرنامج.

٣- تساعد برامج ومنصات التواصل الاجتماعي على سرعة إجراء المفاوضات الدولية دون الحاجة إلى استخدام الوسائل التقليدية.

٤- التوقيع والتوثيق والتشفير يعدان ومن أنجع الوسائل في توفير الحماية القانونية للمفاوضات الإلكترونية التي تعقد عبر منصات التواصل الإجتماعي المختلفة.

ثانياً: أهم التوصيات.

١- يتعين على الدول تشريع وتطوير القوانين الإلكترونية بما يضمن وضع وسائل للحماية القانونية للبيانات والمعلومات التي توصل إليها المفاوضون خلال عملية التفاوض الإلكترونية.

٢- تطوير منصات التواصل الإجتماعي وتحديثها بإستمرار للتقليل من حدة اختراقها من قبل القراصنة الإلكترونيين ولاسيما خلال جلسات التفاوض الإلكترونية.

٣- تحديد أنظمة لحماية الجلسات الإلكترونية وللتعريف بهوية المفاوضيين لإضفاء مزيد من الحماية على المفاوضات التي تجرى عبر منصات التواصل الاجتماعي.

المراجع:

- آلاء محمد الرشيد ، استخدامات شبكتي التواصل الاجتماعي الفيس بوك و التويتر و الإشاعات المتحققة لدي طلبة الجامعات الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٤ .
- أحمد عصام ، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي علي خصوصية الفرد الجزائري ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ٢٠١٢ .
- أسماء الزائد ، المجتمع و الثقافة الإلكترونية ، مجلة الجزيرة ، العدد ٢٥٧، ٢٠٠٨ .
- أمير فرح يوسف ، عالمية التجارة الإلكترونية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٩ .
- حنان عبده علي ، التوقيع الإلكتروني و حجيته في الإثبات ، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد٢ ، ٢٠٢٠ .
- خالد صبحا ، استراتيجية إدارة المفاوضات ، نشرات جولة فلسطين ، منظمة التحرير الفلسطينية ، وزارة الخارجية ، الدائرة السياسية ، ٢٠٠٨ .
- رامي محمد علوان ، التعبير عن الإرادة عبر الإنترنت ، بحث مقدم إلى نقابة المحامين الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٠ .

- رجب العبد سكر ، التواصل الاجتماعي " ضوابطه و أنواعه و أثاره " رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم التفسير و علوم القران ، الجامعة الإسلامية ، غزة، ٢٠١١ .

- رفيقة زراري ، التشفير كاليه لحماية المواقع الإلكترونية ، رسالة ماجستير، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ، ٢٠١٧ .

- سعيد السيد قنديل ، التوقيع الإلكتروني ، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦.

- سعيد السيد قنديل ، التوقيع الإلكترونية ، دار الجامعة العربية ، ٢٠٠٤ .

- سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، الجمعية العلمية للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، المجلد ٢، العدد٤ ، ٢٠١٢ .

- سهيل حسين الفتلاوي ، المفاوضات الدولية المباشرة في مواجهة المؤثرات الخارجية و الداخلية ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد ٤ ، العدد٧ ، ٢٠١٤ .

- صادق الحمامي ، الميديا الجديدة " الابستيمولوجيا – الإشكاليات – السياقات" ، سلسة البحوث ، المنشورات الجامعية بمنوبة ، ٢٠١٢ .

- طاهر شوقي ، عقد البيع الإلكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٧ .

- عبد الفتاح بيومي ، الحكومة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، ٢٠٠٦ .

- عبد الفتاح بيومي ، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ .

- عصام عبد الفتاح مطر ، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية و الأجنبية ، دار الجامعة الجديدة ن الإسكندرية ، ٢٠١٥ .

- علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، منشاة المعارف للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٦٠..

- عيسي غسان ريضي ، القواعد الخاصة بالتوقيع الإلكتروني ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ـ ٢٠٠٩.

- فايز الشهري ، الفيس بوك و الشباب العربي ، دار الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، ٢٠١٢ .

- لينا إبراهيم ، التوثيق الإلكتروني و مسئولية الجهات المختصة به ، دار الراية للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٩.

- محمد أحمد الحضيري ، مبادئ التفاوض، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، ٢٠٠٣ .

- محمد بدر الدين زايد ، المفاوضات الدولية بين العلم و الممارسة ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

- محمد منصور ، تأثير شبكات التواصل علي جمهور المتلقين ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، ٢٠١٢.

- منـاني فـرح ، العقـد الإلكترونـي وسـيلة إثبـات حديثـة فـي القـانون المـدني ، دار الهدي للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٩ .

- نجـوي أبـو هيبـة ، التوقيـع الإلكترونـي ، بحـث مقـدم فـي مـؤتمر الأعمـال المصرفية بين الشريعة و القانون ، ٢٠٠٣ .

- نهـي بلعيـد ، تطـور اسـتخدامات مواقـع التواصـل الاجتمـاعي فـي العـالم العربـي، مجلـة الإذاعـات العربيـة ، المهرجـان العربـي للإذاعـة و التلفزيـون ، الـدورة ١٧، ٢٠١٦ .